كلية الآداب
قسم الجغرافيا

التوزيع الجغرافي لصادرات مصر الصناعية إلى السوق الإفريقية

إعداد

إسراء مغاورى

قسم الجغرافيا – كلية الآداب –جامعة الزقازيق

2024 م

الملخص:
التبادل التجاري بين الدول هو الذي يشير إلي كمية معينة من المنتجات تقوم الدولة بتصديرها لدولة ما، ويهدف التبادل التجاري إلى تقوية العلاقات الإقتصادية بين البلدان ودعم الإقتصاد وتنميته ،حيث أن التبادل التجاري والعلاقات التجارية بين مصر وإفريقيا أصبحت قوية منذ بداية المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الإقتصادي لتحتل الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا مكانة بارزة إلي الآن حتي ولو حدثت بعض الإضرابات خلال الفترة إلا أنها دائماً وأبداً كانت تتغلب عليها من خلال الإتفاقيات والعلاقات القوية والتبادل التجاري ليكونوا سبباً رئيسياً في إستمرارية وجود التبادل التجاري بين مصر ودول إفريقيا .
ليضم البحث التركز علي التوزيع الجغرافي للسوق الإفريقية ولعل السبب في إختيار السوق الإفريقية إن مصر دولة إفريقية فمن المتوقع أن تكون لدول إفريقيا أهمية إستراتيجية بالنسبة لمصر ، وتتلخص مشكلة البحث إن مصر دولة إفريقية وبالرغم من ذلك يوجد تناقض كبير بين صادرات مصر الصناعية إلي السوق الإفريقية ، فتم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحقيق أهداف البحث وصياغة تساؤلاتة والإجابة عليها بالتحليلات المكانية والإحصائية وإستخدام المنهج التاريخي في تطور حركة صادرات مصر الصناعية للسوق الإفريقية وملاحظة التغيرات التي طرأت عليها مع التتابع الزمني .
وتم دراسة الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا لتوضيح صورة التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا تفصيلياً ،فتوصلت النتائج إلا حيث أعلي خمس دول ترتيبهم من الأكبر من حيث قيمة الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا خلال عام 2008م كالأتي(ليبيا ، السودان ، المغرب، الجزائر،كينيا) فهم أهم المواقع الجغرافية في أهميتها النسبية من حيث التركز من إجمالي الصادرات الصناعية لدول إفريقيا،وخلال عام 2021م أعلي خمس دول ترتيبهم من الأكبر من حيث قيمة الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا كالآتي(ليبيا ،السودان ،المغرب،الجزائر،كينيا) ،أي أن نسب التركز لأعلي دولة خلال عامي 2008و2021م تثبت وجود تركز غير قوي خلال عام 2008م ولا يوجد تركز خلال عام 2021م ولكن فتوصلت النتائج إلا أن للصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا لها إنتشار بشكل واضح خلال العامين.
وبدراسة مؤشر قوة الصادرات الصناعية المصرية كان الجزء الأكبر من الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا خلال عام 2008 م يتجة إلي دولتين ترتيبهم من الأكبر من حيث قيمة الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا كالأتي (ليبيا ، السودان) ، وكان الجزء الأكبر من الصادرات خلال عام 2021 م يتجة إلي أربعة دول ترتيبهم من الأكبر من حيث قيمة الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا كالأتي (ليبيا ، السودان ، المغرب ، الجزائر) لتمثل ليبيا الجزء الأكبر من الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا في ذلك العام ، لنجد أن ليبيا تمثل أهمية وإستحواذ كبير في كل من العامين 2008 و 2021 م لكل من قيم الصادرات الصناعية لإفريقيا ومؤشر قوة الصادرات الصناعية المصرية ، وكان أعلي مؤشرإمكانية الإستيعاب خلال عام 2021م كانت هي دولة السودان وهي أكبر الأسواق الإفريقية إستيعاباً للصادرات الصناعية المصرية .

إشكالية البحث:
علي الرغم من تحسين السياسة الإقتصادية إلا أن هناك تناقضاً كبيراً بين إمكانيات التصدير الهائلة في مصر وضئالة الصادرات الصناعية المصرية للسوق الإفريقية ، حيث تتنوع المواد الخام والمتنجات المصرية التي تغطي مختلف القطاعات بالإضافة إلي موقعها الإستراتيجي فهي قريبة من الأسواق العالمية ،وبين وضئالة الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا حيث الكثير من الأسباب من أهمها مشكلة النقل المؤثرة في تجارة مصر الخارجية مع الدول الإفريقية وإرتفاع تكاليف الإنتاج في الصناعات و تعقد الإجراءات الإدارية للتصدير وفي بعض الأحيان عدم التنوع الصناعات الصناعية ، ولتقوية إتجاة الصادرات المصرية الصناعية لإفريقيا فنحن في حاجة إلي تحليل إتجاهات الصادرات الصناعية المصرية والتكتلات والدول التي نصدرإليها، و دراسة الصادرات الصناعية من حيث التركز الجغرافي والتركز السلعي وذلك لمعرفة الإمكانيات

والفرص المتاحة سواء من حيث إدخال منتجات تصديرية جديدة أو الحصول علي أسواق تصديرية جديدة ، لذلك كان إختيار دراسة الصادرات الصناعية موضوعاً لهذا البحث.

أهداف الدراسة:

1- عرض وتحليل التطورالتاريخي لإتجاه الصادرات الصناعية المصرية للسوق الإفريقية خلال الفترة من 1991- 2021م .
2- التعرف علي نمط التوزيع الجغرافي لصادرات مصر الصناعية للسوق الإفريقية .
3- معرفة مدي الأهمية النسبية لصادرات مصر الصناعية في السوق الإفريقية.
4- التعرف علي الطاقة الإستعابية للسوق الإفريقية من صادرات مصر الصناعية .

تساؤلات الدراسة:

يهدف هذا البحث إلي تحليل إتجاة الصادرات الصناعية المصرية لدول إفريقيا خلال الفترة من 1991–2021م من منظور جغرافي ، من خلال الإجابة علي التساؤلات التالية :

1- هل صادرات مصر الصناعية إلي الدول الإفريقية هو الحجم الطبيعي الذي يتناسب مع الأهمية الإستراتيجية لتلك الدول بالنسبة لمصر؟
2- هل يوجد تغير ملحوظ في طبيعة الصادرات الصناعية المصرية إلي إفريقيا في غضون فترة الدراسة ؟
3- هل التوزيع الجغرافي لصادرات مصر الصناعية مع الدول الإفريقية بالتساوي أم أن هناك دول تستأثر بالجزء الأكبر ودول أخري لم تشملها صادرات مصر الصناعية؟
4- هل يوجد قوة للصادرات الصناعية المصرية لدول إفريقيا؟
5- هل يوجد طاقة إستعابية للسوق الإفريقية من صادرات مصر الصناعية؟

مناهج البحث وأساليب الدراسة

1- المناهج

المنهج الوصفي : تم توظيفه في تحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاتة مروراً من تحديد مشكلة البحث وهي تناقضاً كبيراً بين إمكانات التصدير الهائلة في مصرحيث إنها دولة إفريقية، وضئالة الصادرات الصناعية المصرية للسوق الإفريقية ،وصياغة تساؤلاتة والإجابة عليها بالتحليلات المكانية والإحصائية .

المنهج التاريخي : وإستخدامه في تطور حركة صادرات مصر الصناعية للسوق الإفريقية وملاحظة التغيرات التي طرأت عليها مع التتابع الزمني .

2- الأساليب

الأسلوب الكمي : تم إستخدام هذا الإسلوب في حساب النسب والمعدلات ومعاملات الإرتباط وكذلك عمل الجداول.

الأسلوب الكارتوجغرافية : تم إستخدامه في تمثيل البيانات والإحصاءات كارتوجرافياً في شكل رسوم بيانية وخرائط توزيعية مختلفة لتفسير البيانات والظاهرات والعلاقات وغيرها ، وذلك بإستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

دراسات سابقة

1. فتحي الحسيني (1992) عن بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية ، وتناولت الدراسة دراسة العلاقات الإقتصادية والصناعية الدولية التي كانت ومازالت المحور الرئيسي لباقي شعب وأشكال العلاقات الدولية وهذا المحور هو الذي تدور في فلكه أشكال العلاقات الدولية وفروعها، ليتفق البحث مع هذه الدراسة في الإهتمام بدراسة العلاقات الإقتصادية والصناعية ولكنها بين مصر والدول الإفريقية لتكن الدراسة داخل حدود القارة الإفريقية .
2. محمد خميس الزوكة (2004) عن إتجاهات التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية ، تناولت الدراسة حجم التجارة الخارجية والتركيب السلعي للصادرات والواردات ، والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية من الصادرات والواردات حيث تم تقسيمها إلي الصادرات والواردات للدول العربية والي منطقة شرق أوروبا ومنطقة غرب أوروبا وإلي اسيا وإلي إفريقيا ثم إلي العالم الجديد، من أهم العناصر التي شملها الدراسة التركيب السلعي ولكن البحث كان يشمل التركيب السلعي للصادرات الصناعية فقط فيتركز البحث حول الصادرات الصناعية لتكن الدراسة أوضح وأقوي .

3. كاترين سامي عدلي حنين (2018) عن العوامل الجغرافية المؤثرة في حركة التجارة السلعية بين مصر ومجلس التعاون لدول الخليج العربيه ،مجلة البحث العلمي في الآداب ، جامعة عين شمس كلية البنات للآداب و العلوم و التربية ،تناولت دراسة العوامل الطبيعية المؤثرة في حركة التجارة السلعية بين مصر ودول المجلس، ودراسة العوامل البشرية المؤثرة في حركة التبادل التجاري بين مصر ودول المجلس، يتفق البحث مع هذه الدراسة بشكل قوي ولكن البحث يضم العوامل الجغرافية المؤثرة في حركة الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا حيث أيضاً تمت دراسة العوامل الطبيعية و العوامل البشرية المؤثرة في حركة الصادرات الصناعية لإفريقيا .
4. محمد اسماعيل جمال الدين قاسم (2018)عن قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية بإستخدام نماذج تجريبية ، صندوق النقد العربي ، تناولت إتجاه الصادرات العربية البينية والإقليمية وهيكل صادرات العربية الإجمالية ومؤشرات تنافسية التجارة العربية ، تناول البحث إتجاه الصادرات أيضاً ولكن يشمل البحث إتجاه الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا حيث أن مصر دولة إفريقيه من المتوقع أن تكن إتجاة الصادرات من مصر إلي السوق الإفريقية في أعلي قيم لصادرت مصر الصناعية.
5. أحمد رجب عبدالرازق (2022) : التقييم الجغرافي لتجارة مصر الخارجية مع الدول الإفريقية العربية ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، حجم التبادل التجاري بين مصر والدول الإفريقية العربية، والعوامل الجغرافية المؤثرة في هذا التبادل وأيضاً التوزيع الجغرافي تجارة مصر الخارجية مع الدول الإفريقية و التركيب السلعي لتجارة مصر الخارجية ومشكلاته، يتفق البحث مع هذه الدراسة بدراسة التبادل التجاري بين مصر والدول الإفريقية ولكن يشمل البحث التبادل التجاري بين مصر و جميع الدول الإفريقية ليكن التوزيع الجغرافي بشكل أقوي .

عناصر البحث:

أولاً: أ- إتجاهات صادرات مصر الصناعية إلي السوق الإفريقية
ب- الأهمية النسبية لصادرات مصر الصناعية في السوق الإفريقية

ثانياً : الطاقة الإستعابية للسوق الإفريقية من صادرات مصر الصناعية

أ: إتجاهات صادرات مصر الصناعية إلي السوق الإفريقية

بدراسة إتجاهات الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا يتم تحديد مدي التباين المكاني للتوزيع الجغرافي للسلع الصناعية والذي يشير إما لأهمية السلع أو لطبيعة التسويق لها ، حيث إن الموقع الجغرافي لمصر جعلها من أسواق التصدير الرئيسية بما في ذلك وأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا حيث ترتبط بها إرتباطات وثيقة من حيث اللغة والأذواق وأنماط الحياه، (donnaloj, 2016, p. 32) حيث تتجة الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا عام 2021م بقيمة 5 مليار موزعة علي 53 دولة ، ولتوضيح صورة التغير في إتجاه الصادرات الصناعية المصرية للسوق الإفريقية يتم دراسة إتجاة الصادرات أيضاً عام 2008م حيث أنه العام الذي إتبعت فيه مصر النظام العام للتجارة الخارجية بدلاً من النظام الخاص وهو بالطبع النظام الأشمل والأثمن الذي يغطي كل بنود التجارة الخارجية والتي بلغت فيه الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا 2.4 مليار دولارحيث تتجة الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا في ذلك العام أيضاً إلي 53 دولة إفريقية من أصل 54 دولة إفريقية .

ويهدف هذا الجزء من البحث إلي دراسة إتجاهات الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا يتم معرفة مدي وجود تركز للصادرات الصناعية لإفريقيا من عدمه ، حيث التركز يعني مدي تأثير المقومات المختلفة في جذب الصادرات إلي إقليم محدد ،ولقياس تركز الصادرات في منطقة معينة يمكن الحصول علية كالأتي:

جدول (1) التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية المصرية لدول إفريقيا عام 2008م (القيمة بالمليون دولار)

الدولة	قيمة الصادرات الصناعية لإفريقيا	من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا %	الدولة	قيمة الصادرات الصناعية لإفريقيا	من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا %
ليبيا	773.9	31.67	جابـون	4.3	0.18
السودان	529.8	21.68	بنين	3.5	0.14
المغرب	314.2	12.86	سيراليـون	3.1	0.13
الجزائر	178.4	7.30	ليبريـا	2.7	0.11
كينيا	106.4	4.35	توجو	2.5	0.10
تونس	100.4	4.11	جامبيا	2.5	0.10
إثيوبيا	65	2.66	مالـى	2.4	0.10
غانـا	47.1	1.93	تشاد	2.2	0.09
نيجيريا	40.5	1.66	غينيا بيساو	2.1	0.09
جنوب إفريقيا	29.1	1.19	بوروندي	2	0.08
أنجولا	24.5	1.00	بوركينا فاسو	1.9	0.08
السنغال	21.8	0.89	مالاوي	1.9	0.08
جيبوتي	21.4	0.88	سيشل	1.4	0.06
تنزانيا المتحده	19.8	0.81	النيجر	1.2	0.05
أوغندا	19.3	0.79	زيمبابوي	1.2	0.05
موريشيوس	15.8	0.65	مدغشقر	0.5	0.02
غينيـا	15.6	0.64	ناميبيا	0.3	0.01
ساحل العاج	15.5	0.63	ساو تومي	0.2	0.01
اريتريا	14.5	0.59	كاب فيردي(الرأس الأخضر)	0.1	0.00
الكاميرون	10.8	0.44	جزر القمر	0.1	0.00
زامبيا	7.6	0.31	إفريقيا الوسطى	0	0.00
رواندا	7.6	0.31	إسواتيني (سوازيلاند)	0	0.00
الكونغو الديمقراطية	6.9	0.28	بتسوانـا	0	0.00
الصومال	6.6	0.27	ليسوتو	0	0
موريتانيا	5.8	0.24	غينيا الإستوائية	0	0
موزمبيق	4.8	0.20	جنوب السودان	0	0
الكنغو	4.5	0.18			
إجمالي الدول	2444.2				

المصدر : من حساب الباحثة اعتماداً علي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، 2008م

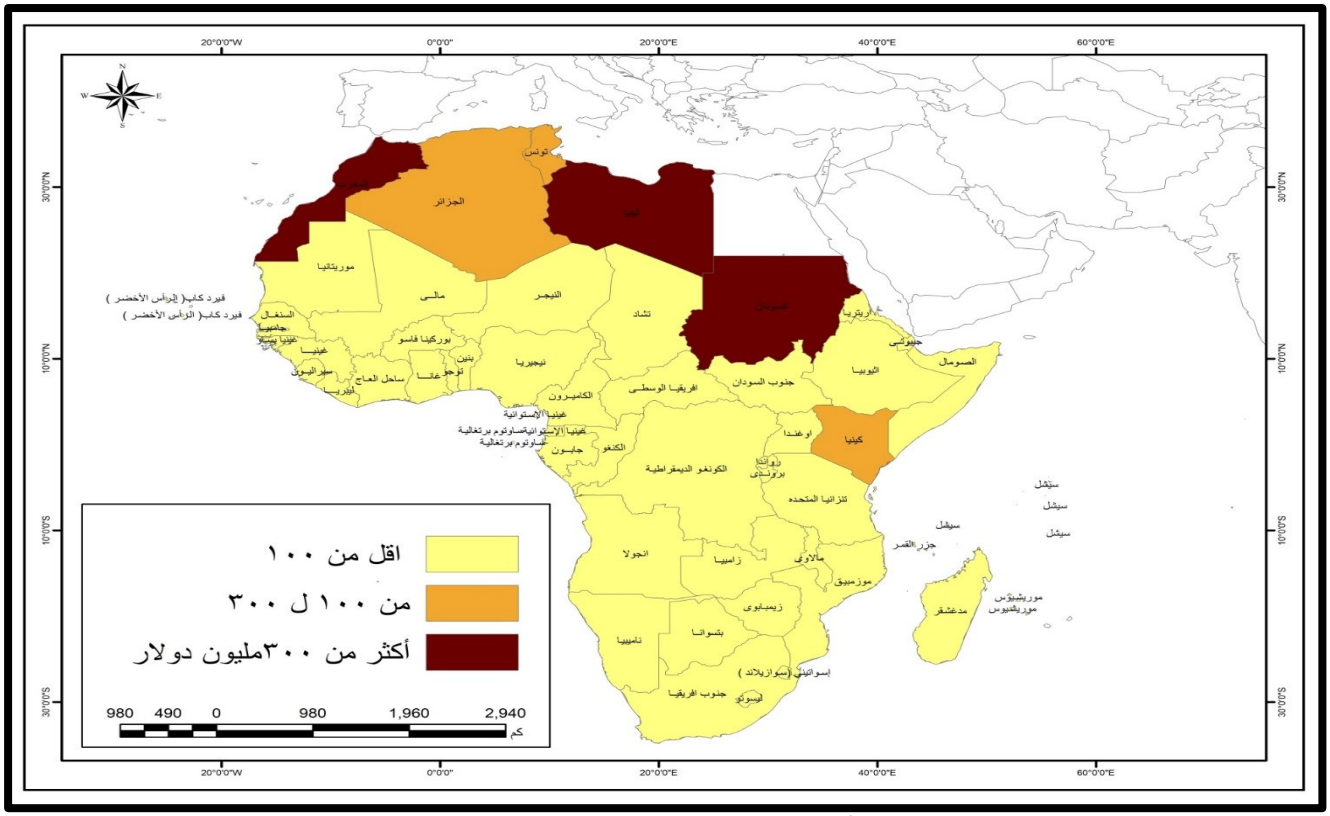

المصدر : الخريطة من إعداد الباحثة بناءاً علي بيانات الدراسة

شكل (1) : إتجاهات الصادرات الصناعية المصرية إلي دول إفريقيا عام 2008م

يتضح من تحليل الجدول (1) والشكل (1) ما يلي : (1)- أن للصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا تنتشر بشكل واضح علي دول إفريقيا خلال عام 2008 م لتتوزع قيم الصادرات علي 53 دولة ، وإن تعددت القيم التي تسجلها الدول وإن كان الإختلاف كبير جداً عند المقارنة بين بعض الدول حيث تتراوح صادرات مصر الصناعية للسوق الإفريقية بين أعلي قيمة لدولة ليبيا والتي تسجل صادرات مصر الصناعية لها773.9 مليون دولار وبين أقل ستة دول إفريقيا الوسطي وسوازيلاند وبتسوانا وليسوتو وغينيا الإستوائية وجنوب السودان حيث يسجلوا أدني قيمة وهي الصفر .

(2)- يوجد إنتشار حيث أعلي قيمة في الجدول وهي التابعة لدولة ليبيا التي تسجل 31.6% من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا أي في حالة تركز .

(3)-أن أعلي ثلاث دول ترتيبهم من الأكبر من حيث قيمة الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا كالأتي (ليبيا ، السودان ،المغرب) يسجلوا 1.6مليار دولار أي يسجلوا تركزاً كبيراً بنسبة 66% من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا .

ومعني ذلك أن كل من ليبيا ، السودان ،المغرب هم أهم المواقع الجغرافية في أهميتها النسبية من حيث التركز من إجمالي الصادرات الصناعية لدول إفريقيا .

لنجد أن ليبيا تسجل أعلي قيمة لصادراتنا الصناعية وهي 773.9 مليون دولار بنسبة 31.6% من إجمالي الصادرات الصناعية لدول إفريقيا وهي الأعلى استحواذا ، حيث موقع ليبيا الجغرافي المميزلها بالنسبة لمصر وهو من أولي العوامل الجغرافية المؤثرة علي التوزيع الجغرافي وهو الذي يجعل من مصر لاعبًا أساسيًّا في كل ما يجري على الساحة الليبية تأثيرًا وتأثرًا ، حيث يحد مصر من الغرب ليبيا على إمتداد خط بطول 1115 كم ، وبعد موجة الإستقلال التي شهدتها المنطقة خلال فترة الخمسينات والستينات إنتظمت العلاقة بين ليبيا ومصر بشكل مباشر بعيدا عن الوصاية والإنتداب الأجنبي، وشهدت الحركة بين البلدين تدفقات متباينة في الإتجاهين وفقا للظروف السائدة والأحوال الإقتصادية في البلدين ، وكانت مصر من أوائل الدول التي تعاملت مع ليبيا رسمياً بعد إستقلالها في أوائل الخمسينات من القرن العشرين ، ومع الرفع التدريجي للعقوبات على ليبيا من قِبل الأمم المتحدة

والولايات المتحدة في الفترة بين عامي 2003 و2008 حصل تطور كبير في العلاقات بين البلدين وتم فتح مجالات للتعاون المشترك في صناعات النفط والغاز الطبيعي.
وتأتي السودان في المركز الثاني دولة من حيث القيم للصادرات الصناعية لإفريقيا لتسجل 529.8 مليون دولار بنسبة 21.6% من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا ، حيث تتسم العلاقات بين مصر والسودان بأنها تاريخية، وتعد السودان بوابة مصر للإنطلاق إلى إفريقيا، فهي بلد المعبر سواء من البحر أو البر أو الجو، وهو ما يفرض ضرورة الإستفادة من الروابط الممتدة بين مصر والسودان، حيث يربط البلدين الجوار الجغرافي، واللغة المشتركة، والمعابر البرية ، أما بالنسبة لعدد المشروعات المصرية في السودان فقد بلغت حوالي 229 مشروعًا خلال الفترة (2000 - 2013) برأس مال بلغ حوالي 10.8 مليارات دولار، وقد تركزت في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، وقد بلغ إجمالي حجم الإستثمارات السودانية في مصر خلال الفترة نفسها نحو 97 مليون دولار أمريكي ممثلة في 315 شركة سودانية مستثمرة تتركز في القطاعات الصناعية والتمويلية والخدمية والزراعية والإنشائية والسياحة والإتصالات ، مصر والسودان يمتلكان العديد من المقومات الإقتصادية التي تسمح بتحقيق أضعاف حجم التجارة البينية لهما، لذا فمن الضروري العمل على تعزيز العلاقات التجارية بين الجانبين المصري والسوداني، من خلال تعظيم الإستفادة من الإتفاقات التجارية التي ينضم إليها الجانبان كإتفاقية «الكوميسا» وإتفاقية «منطقة التجارة الحرة العربية الكبري» .
وللعلاقات بين مصر والدولة الثالثة في الترتيب لأعلي قيم صادرات صناعية لإفريقيا وهي المغرب نجد أنها تسجل 314.2 مليون دولاربنسبة 12.86% من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا ، هناك العديد من السمات العامة التي جمعت بين مصر والمغرب في التاريخ الحديث، ومنها الموقع الحاكم لكل من البلدين في البحر المتوسط ، فبينما تتحكم مصر في بابه الشرقي المؤدى إلى الشرق الأقصى ممثلا في قناة السويس، تتحكم المغرب في بابه الغربي من خلال جبل طارق، وفي فبراير عام 2004 تم توقيع إتفاقية أغادير بين مصر والمغرب وتونس والأردن ودخلت الإتفاقية حيز النفاذ بمجرد تبادل الأعضاء وثائق التصديق ، وبموجب "إتفاقية أغادير" فكان هناك فرصة لتوظيف بعض المكونات المصرية في صناعة السيارات بالمغرب والإستفادة من المزايا التي تتيحها إتفاقية أغادير وإتفاقيات الشراكة الأوروبية لتحقيق التكامل المنشود في مجال الصناعة ، خاصة أن مصر تعمل بجدية لتهيئة مناخ جديد للإستثمار الأجنبي والعربي ومنها الإصلاح الهيكلي للإقتصاد وإقرار قانون جديد للاستثمار، وتسهيل الإجراءات الإدارية، مما سيسمح للمستثمرين خاصة المستثمرين المغاربة بتوظيف رؤوس أموالهم في الإقتصاد المصري، والمستثمرون المصريون يبحثون عن فرص للإستثمار في المغرب ، ومن مميزات الإتفاقية تطبيق قواعد المنشأ التراكمي مما يساهم في تعزيز التعاون الإقتصادي والتجاري ودعمه فيما بين الدول الأعضاء والسعي الي تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطويرها والإسهام في الجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة وفي 23 مايو 2006 تم إتاحة بروتوكول إضافي لإتفاقية التبادل الحر بينهما بهدف الإسراع بعملية التحرير الجمركي بين البلدين .
تسجل الدول الثلاثة 66% من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا لتكن نسبة 34 % من صادراتنا الصناعية موزعة علي 44 دولة إفريقية بنسب صغيرة تتراوح بين 7 ،0.1 % ، بالإضافه إلي 6دول **تليهم ثلاث دول منهم تكاد تقترب القيمة من الصفرمثل إفريقيا الوسطي وسوازيلاند وبتسوانا وثلاث دول مثل ليسوتو وغينيا الإستوائية وجنوب إفريقيا لم يسجلوا قيم من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا .**
وعلي الرغم من وجود علاقات مصرية بين بعض الدول الأقل قيمة لكن تنخفض جداً قيمة صادراتنا الصناعية لها بسبب بعض العوامل أهمها البعد الجغرافي ، فنجد بعض الدول مثل سوازيلاند وبتسوانا وليسوتو وجنوب إفريقيا حيث كل منهم يقع في أقصي جنوب قارة إفريقيا فيمثل تباعد جغرافي بالنسبة لمصر، وعامل مساحة الدول له تأثير أيضاً فكلما تقل المساحة يقل عدد السكان وهو المقصد الرئيسي للصادرات فنجد بعض الدول الأقل في صادرات مصر الصناعية تشغل مساحة ضئيلة جداً مثل سوازيلاند 17.364 كيلومترمربع وليسوتو 30.355 كيلومترمربع ، بالإضافة إلي الظروف الإقتصادية والسياسية التي مرت بها تلك الدول فنجد أن في أواخر عام 2007م شهدت جنوب إفريقيا الفترة الأولي من النقص المزمن في الطاقة وإستمرت حتي مايو 2008م فبسبب أزمة إمتداد الكهرباء بدأ إقتصاد جنوب إفريقيا في التراجع .

جدول (2) التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية المصرية لدول إفريقيا عام 2021م(القيمة بالمليون دولار)

الدولة	قيمة الصادرات الصناعية لإفريقيا	من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا%	الدولة	الصادرات الصناعية لإفريقيا	من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا %
ليبيا	889.7	17.8	ليبريـــا	15.5	0.3
السودان	803.9	16.0	الكونغو الديمقراطية	14.7	0.3
المغرب	608.8	12.2	موزمبيق	13.3	0.3
الجزائر	554	11.1	بوروندي	12.4	0.2
كينيا	373	7.4	مالي	11.8	0.2
تونس	191.6	3.8	بوركينا فاسو	11.3	0.2
نيجيريا	149.6	3.0	زامبيـا	11.2	0.2
غانـــا	149.5	3.0	الكنغو	10.8	0.2
ساحل العاج	139.9	2.8	النيجـر	8.3	0.2
جنوب إفريقيا	119.1	2.4	تشاد	8	0.2
مدغشقر	103.4	2.1	سيراليـون	7	0.1
أوغندا	100.6	2.0	جامبيـا	6.7	0.1
إثيوبيا	97	1.9	مالاوي	5	0.1
جيبوتي	86.6	1.7	اريتريا	4.6	0.1
السنغـال	72.9	1.5	ناميبيا	3	0.1
الصومال	64.3	1.3	جزر القمر	2.4	0.0
الكاميـرون	60.2	1.2	كاب فيردي	1.9	0.0
تنزانيا المتحدة	49.7	1.0	سيشل	1.8	0.0
رواندا	40.5	0.8	جنوب السودان	1.7	0.0
موريتانيا	38.2	0.8	إفريقيا الوسطى	0.8	0.0
توجو	35.5	0.7	ساوتومي (برتغالية)	0.5	0.0
زيمبابوي	26.6	0.5	سوازيلاند	0.4	0.0
موريشيوس	25.8	0.5	بتسوانـا	0.2	0.0
غينيـــا	20.9	0.4	غينيا بيساو	0.2	0.0
أنجولا	19.3	0.4	غينيا الاستوائية	0.1	0.0
بنين	19	0.4	ليسوتـو	0	0.0
جابـون	16.7	0.3			
إجمالي الدول	5010.1				

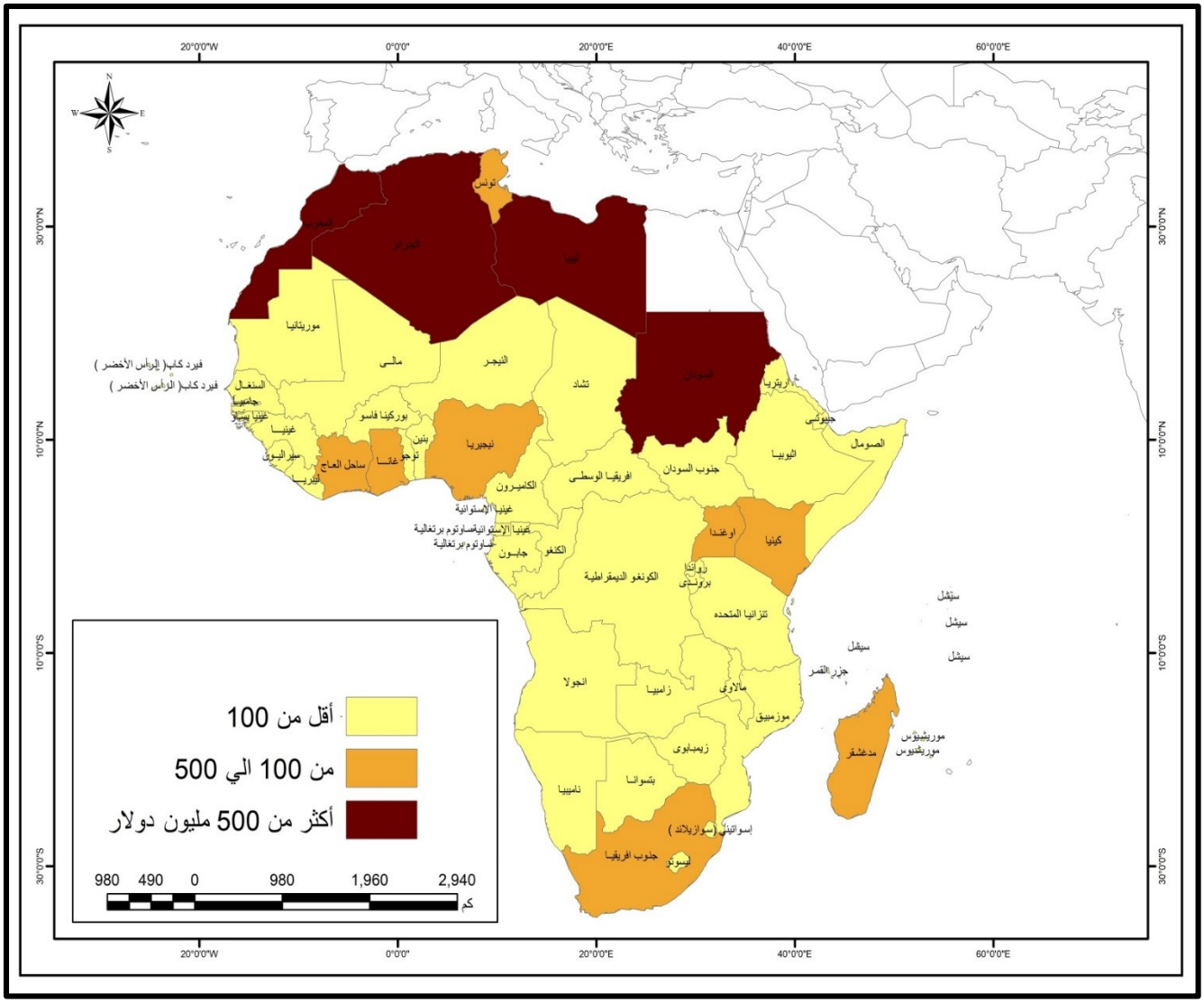

المصدر : من حساب الباحثة اعتماداً علي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، 2021م

المصدر : الخريطة من إعداد الباحثة بناءاً علي بيانات الدراسة

شكل (2) : إتجاهات الصادرات الصناعية المصرية إلي دول إفريقيا عام 2021م

يتضح من تحليل الجدول (2) والشكل (2) ما يلي : (1)- أن الصادرات الصناعية لدول إفريقيا خلال عام 2021م تتوزع علي 53 دولة ،و علي الرغم من أنها تنتشر بشكل واضح ولكن تسجل أعلي قيمة في الجدول وهي التابعة لدولة ليبيا التي تسجل 17.8 % فقط من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا خلال عام 2021 م أي لا يوجد تركز للصادرات الصناعية المصرية لدول إفريقيا.

ولكن علي الرغم من عدم وجود تركز إلا أنه يوجد إنتشار بشكل واضح علي دول إفريقيا خلال عام 2021 حتي وإن تعددت القيم بين الدول وإن كان الإختلاف كبير جداً عند المقارنة بين بعض الدول حيث تتراوح صادرات مصر الصناعية للسوق الإفريقية بين أعلي قيمة ليبيا والتي تسجل صادرات مصر الصناعية لها 889.7 بنسبة 17.8 % من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا وليسوتو والتي هي أدني ترتيب في الجدول لأنها لم تسجل قيمة لصادرات مصر الصناعية .

(2)- أن أعلي خمس دول ترتيبهم من الأكبر من حيث قيمة الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا كالأتي(ليبيا ، السودان ، المغرب ، الجزائر ، كينيا) يسجلوا3.2 مليار دولار أي يسجلوا نسبة إستحواذ

64.5% من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا ، ومعني ذلك أن الخمس دول هم أهم المواقع الجغرافية في أهميتها النسبية من حيث التركز من إجمالي الصادرات الصناعية لدول إفريقيا.

وعند الحديث عن ليبيا أعلي دولة من قيم الصادرات الصناعية لإفريقيا التي تسجل 889.7 مليون دولار بنسبة 17.8 % من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا ،حيث في خلال عام 2008م تكون إطار إستراتيجي للتعاون الإقتصادي بين البلدين يستهدف إلي تحديد المشروعات الإستثمارية ودفع قيمة الإستثمارات الليبية في مصر، حيث أصبح يوجد مشروعات محددة في المجالات الصناعية و التعدين و الطاقة ،ومحاولة إقامة خط غاز طبيعي من طبرق إلي الإسكندرية و إنشاء مصفاة للبترول غرب الإسكندرية بتمويل ليبي ، و خلال 2008 تم ضخ مليار دولار إستثمارات ليبية في السوق المصرى تخص المشروعات التنموية في مجال الزراعة والصناعة ، وفي نوفمبر 2020 تم مد مشروع خطوط سكك حديدية تربط مصر بالسودان وليبي ، وتم أيضاً إعادة فتح السفارة والقنصلية المصرية في ليبيا و تم توقيع مجموعة من الإتفاقيات مع الجانب المصري في عدة مجالات تشمل الكهرباء والاتصالات والبنية التحتية .

الدولة التانية من حيث الترتيب التنازلي للقيم بالجدول وهي دولة السودان التي تسجل 803.9 مليون دولار بنسبة 16 % من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا ، بالإضافة إلي موقع السودان المجاور لمصر الذي يساعد علي تقوية العلاقات تمت في أبريل 2021، إتفاقية بين مصر والسودان على تأسيس الشركة المصرية-السودانية للتنمية والإستثمارات المتعددة برأس مال قدره 500 مليون جنية بمساهمة مصرية تبلغ 60% ، وتهدف الإتفاقية إلى تعزيز العلاقات الإقتصادية والإستثمارية بين مصر والسودان، وإنشاء إطار تنظيمي كفء وفعال لتنمية الروابط في مجال الإستثمار والأعمال بين الطرفين، حيث يتم تبادل المعلومات الإقتصادية بشأن الفرص الإستثمارية وقوانين ولوائح الإستثمار.

العلاقات بين مصر المغرب وهي الدولة الثالثة في الترتيب لأعلي قيم الصادرات الصناعية لإفريقيا نجد أنها تسجل 608.8 مليون دولار بنسبة 12.2. % من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا، في أغسطس عام2021 تم إعادة تنشيط العلاقات الإقتصادية بين مصر والمغرب بالتعاون مع مجلس الأعمال المشترك، حيث تم بالتعاون مع البلدين وبالتنسيق و حصر المعوقات ووضع حلول لزيادة التبادل التجاري لتسهيل نفاذ الصادرات والإستثمار المشترك، ومن خلال الجمعية المصرية المغربية سيتم بحث فرص التعاون والتكامل الإقتصادي والعمل المشترك لتنمية التجارة والإستثمار في أسواق غرب إفريقيا خلال السنوات الماضية، حيث أنها ساهمت أيضاً في دفع وتعزيز العلاقات السياسية والتاريخية بين البلدين إلى مستوى التعاون المشترك بين القطاع الخاص لتشجيع الصادرات وتنمية التجارة البينية وجذب الإستثمارات المشتركة من خلال تنظيم العديد من الأنشطة والفعاليات والزيارات واللقاءات الثنائية قبل أزمة كورونا ،لتؤكد هذه الجمعية المصرية المغربية بأن الشركات الوطنية في مصر والمغرب تمتلك العديد من فرص النمو ومجالات واعدة للتعاون في إقامة إستثمارات مشتركة في عدد كبير من مجالات وقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات مثل صناعات مواد البناء والصناعات الهندسية، والأقمشة والملابس والمفروشات، وصناعات السيارات.

وتأتي الجزائر في المركز الرابع من حيث القيم للصادرات الصناعية لإفريقيا التي تسجل 554 مليون دولار بنسبة 11.1 % من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا ،حيث تم التباحث فى عام 2021 حول سبل تطوير علاقات التعاون الثنائي المصري الجزائري في مجالات الطاقة والكهرباء والمناجم، والتي تعد من المجالات ذات الأولوية للجانب الجزائري في الفترة الحالية ، حيث تحاول كل من مصر والجزائرعن تكثيف التعاون بين البلدين في مجال الطاقة والكهرباء والمناجم في ضوء ما يتمتعان به من خبرات واسعة في هذا المجال.

ثم كينيا في المركز الخامس من حيث القيم للصادرات الصناعية لإفريقيا التي تسجل 373 مليون دولار بنسبة 7.4% من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا ، نجد أن ترتبط مصر وكينيا بشريان حياة واحد هو نهر النيل، وتاريخ طويل من التعاون البناء، فالبلدان يسعيان لتحقيق التنمية والرخاء الإقتصادي لشعبيهما ، لتأخذ التجارة الخارجية أهمية كبيره في التنمية الإقتصادية حيث تعتبر إحدي المتغيرات الإقتصادية الهامة التجارة الخارجية جميع القطاعات الإقتصادية تساعد في التخلص من فائض الإقتصاد القومي وسد إحتياجات الإقتصاد القومي وفتح أسواق جديدة (الحسيني، 1992، صفحة 1) ، ويتم إعتماد

كل منهما على إمكاناتهما الكبيرة وموقعهما الإستراتيجي المتميز، فمصر تتوسط قارات العالم القديم الثلاث وتطل على بحرين هامين هما الأحمر والمتوسط، ويمر بها قناة السويس، أهم ممر ملاحى على مستوى العالم، أما كينيا فتتميز بحدودها الشرقية المطلة على المحيط الهندي الأمر الذى جعلها حلقة وصل تجارى هامة بين الدول العربية ودول القارة الإفريقية منذ قرون طويلة، كما رشحها موقعها الجغرافى المتميز للقيام بدور قيادي في منطقة شرق إفريقيا وخارجها.
تسجل الدول الثلاثة 64.5% من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا لتكن نسبة 35.5 % من صادراتنا الصناعية موزعة علي 46 دولة إفريقية بنسب صغيرة تتراوح بين 3.8 ، 0.1 % ، و دولة واحدة وهي ليسوتو التي تكن تكاد تقترب القيمة من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا .
وعند الحديث عن ليسوتو وهي أقل الدول من الصادرات الصناعية المصرية إلي إفريقيا نجد البعد الجغرافي حيث هي دولة حبيسة تقع في إفريقيا الجنوبية وهي إحدي الدول المغلقة ونجد أن مساحتها ضئيلة جداً وهي حوالي 30.3كم مربع ، لنجد أيضاً غينيا الإستوائية وهي أقل الدول و أصغر دول القارة مساحة 28.051 كم مربع .

ب : الأهمية النسبية لصادرات مصر الصناعية في السوق الإفريقية

وفي هذا الجزء سيتم التعرف علي قوة الصادرات الصناعية المصرية لكل دولة من دول إفريقيا وذلك حتي يسهل أمر مقارنتها ، ولحساب قوة أو أهمية الصادرات الصناعية في الدول سيتم الإعتماد علي معادلة [1]

أن الصادرات الصناعية المصرية إلي السوق الإفريقية حسب متوسط المدة خلال عامي 2008 و2021م توزعت علي ثلاث فئات تشمل كل فئة مجموعة من الدول ، لم تتساوي عدد الدول في الفئات ولم تتساوي القيم لكل فئة ، لتبرز الجداول قيم الدول التي تجتاز بأعلي أهمية نسبية .

[1] محمد محمود إبراهيم الديب : الصناعات الغذائية في مصر تحليل في التنظيم المكاني والتركيب والأداء ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1999 ،ص 240

أهمية متغير قيمة الصادرات = قيمة الصادرات الصناعية في الدولة الواحدة ÷ إجمالي قيمة الصادرات الصناعية لدول إفريقيا *100

ضرب النسبة المئوية * 53 والرقم (53)هو محدد القوة وهو عدد الدول التي يتم تصدير الصادرات الصناعية إليها

جدول (3)التوزيع الجغرافي لقوة لصادرات الصناعية المصرية إلي دول إفريقيا

عام 2008م

(القيمة بالمليون دولار)

الدولة	قيمة الصادرات الصناعية لإفريقيا	قوة الصادرات	الدولة	قيمة الصادرات الصناعية لإفريقيا	قوة الصادرات
ليبيا	773.9	1678.1	جابـون	4.3	9.3
السودان	529.8	1148.8	بنين	3.5	7.6
المغرب	314.2	681.3	سيراليـون	3.1	6.7
الجزائر	178.4	386.8	ليبريـــا	2.7	5.9
كينيا	106.4	230.7	توجو	2.5	5.4
تونس	100.4	217.7	جامبيـا	2.5	5.4
إثيوبيا	65	140.9	مالـــى	2.4	5.2
غانـــا	47.1	102.1	تشاد	2.2	4.8
نيجيريا	40.5	87.8	غينيا بيساو	2.1	4.6
جنوب إفريقيا	29.1	63.1	بوروندي	2	4.3
أنجولا	24.5	53.1	بوركينا فاسو	1.9	4.1
السنغال	21.8	47.3	مالاوى	1.9	4.1
جيبوتـى	21.4	46.4	سيشل	1.4	3.0
تنزانيا المتحده	19.8	42.9	النيجـر	1.2	2.6
أوغندا	19.3	41.9	زيمبابوى	1.2	2.6
موريشيوس	15.8	34.3	مدغشقر	0.5	1.1
غينيـــا	15.6	33.8	ناميبيا	0.3	0.7
ساحل العاج	15.5	33.6	ساو تومي	0.2	0.4
اريتريا	14.5	31.4	كاب فيرديي(الرأس الأخضر)	0.1	0.2
الكاميـرون	10.8	23.4	جزر القمر	0.1	0.2
زامبيـا	7.6	16.5	إفريقيا الوسطى	0	0.0
رواندا	7.6	16.5	إسواتيني (سوازيلاند)	0	0.0
الكونغو الديمقراطية	6.9	15.0	بتسوانـا	0	0.0
الصومال	6.6	14.3	ليسوتو	0	0.0
موريتانيا	5.8	12.6	غينيا الإستوائية	0	0.0
موزمبيق	4.8	10.4	جنوب السودان	0	0.0
الكنغو	4.5	9.8			
إجمالي الدول	2444.2				

المصدر : من حساب الباحثة اعتماداً علي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، 2021م

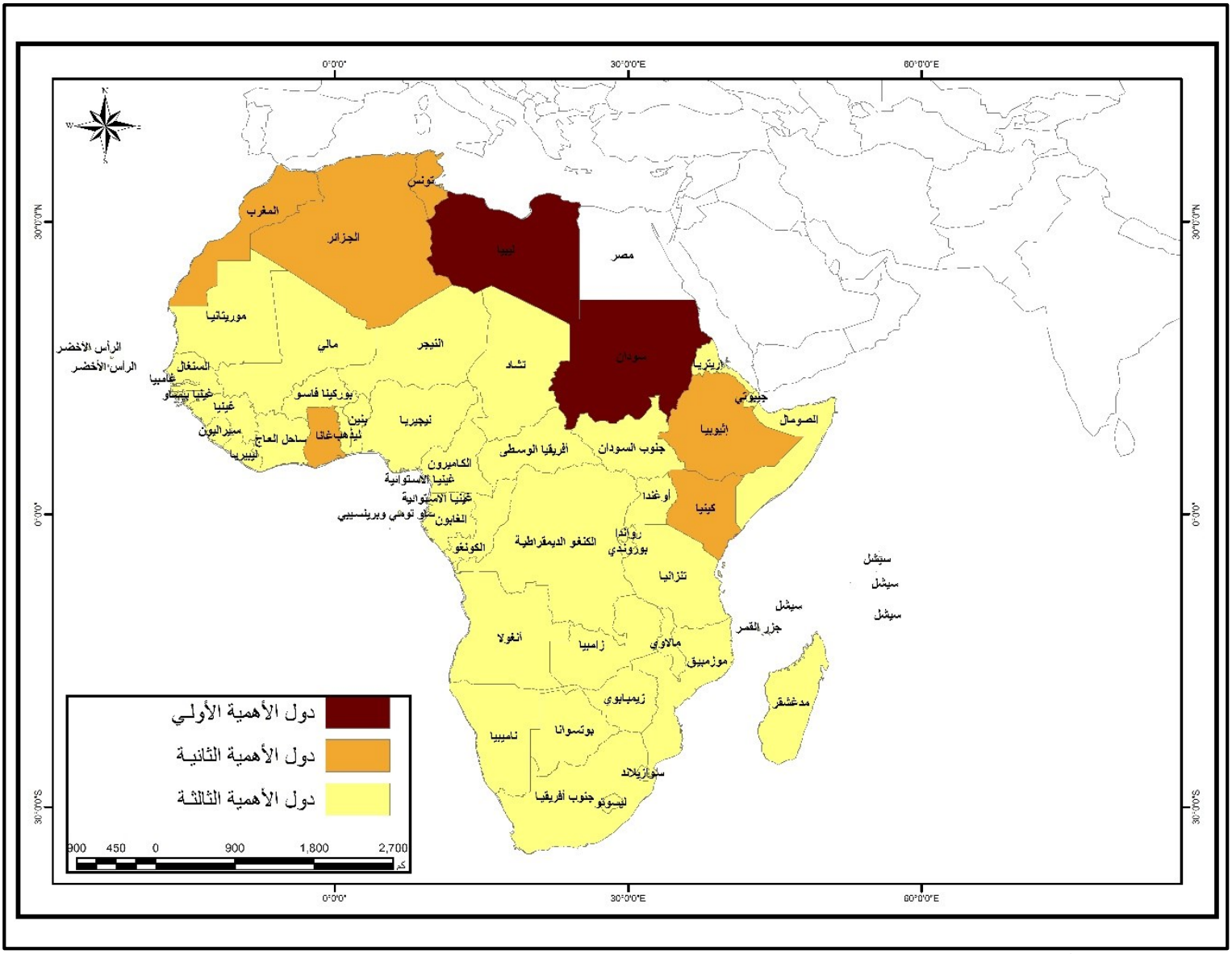

المصدر : الخريطة من إعداد الباحثة بناءاً علي بيانات الدراسة

شكل (3) التوزيع الجغرافي لقوة الصادرات الصناعية إلي دول إفريقيا عام 2008م

يتضح من تحليل الجدول (3) الشكل(3) ما يلي : نتيجة حساب مؤشر قوة الصادرات الصناعية المصرية لدول إفريقيا ومنة يمكن تصنيف الدول إلي ثلاث مجموعات طبقاً لقوة الصادرات الصناعية لإفريقيا كالآتي:

1- دول الأهمية الأولي (+1000)

تشمل هذه الفئة دولتين ترتيبهم من الأكبر من حيث قيمة الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا كالأتي (ليبيا ، السودان) فتمثل الصادرات الصناعية لإفريقيا إلي هذه المجموعة من الدول نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات الصناعية إليها والتي تمثل 1.3مليار دولار أي 53.4% من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا.

2- دول الأهمية الثانية (1000 – 100)

تشمل هذه ست دول (المغرب ، الجزائر ، كينيا ، تونس ، إثيوبيا، غانا) تمثل 811.5مليون دولار أي 33.2% من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا.

3- دول الأهمية الثالثة (أقل من 100)

تشمل هذه الفئة 45 دولة (نيجيريا ، جنوب إفريقيا ، أنجولا، السنغال، جيبوتي، تنزانيا المتحدة ، أوغندا، موريشيوش ، غينيـــا ، ساحل العاج ، اريتريا ، الكاميرون ، زامبيا، رواندا ،الكنغو الديمقراطية ، الصومال ، موريتانيا ، موزمبيق ، الكنغو ، جابون ، بنين ، سيراليون ، ليبريا ، توجو ، جامبيا ، مالي ، تشاد ، غينيا بيساو ، بوروندي ، بوركينا فاسو ، مالاوي ، سيشل ، النيجر ، زيمباوي ، مدغشقر ، نامبيا ، ساوتوم البرتغالية ، كاب فيردي ، جزر القمر ، إفريقيا الوسطي ، سوازيلاند ، بتسوانا ، ليسوتو ، غينيا الإستوائية ، جنوب السودان)تمثل 328مليون دولار أي 13.4% من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا .

أتضح من العرض السابق لخريطة الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا أنها تتميز بالإنتشار الجغرافي بين دول إفريقيا ولكن بنسب متفاوتة فهناك دول تزداد أهميتها النسبية من خلال إستحواذها علي نسبة كبيرة من قيمة الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا وهناك دول أخري يقل نصيبها من هذه القيمة، وهناك دول لا تسجل قيمة وفيما يلي عرض لأهم الملاحظات حول التوزيع المكاني الصادرات الصناعية المصرية لدول إفريقيا :

- أن الصادرات الصناعية المصرية إلي السوق الإفريقية حسب متوسط المدة توزعت علي ثلاث فئات،إستحوذت الفئة الأولي علي ما يزيد عن نصف الإجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا والفئة الثانية تزيد عن الربع ولكن الفئة الثالثة أقل درجات الإستحواذ ،حيث الفئة الأولي بالمركز الأول بين الفئات علي الرغم من إنها أقل الفئات في عدد الدول أي إنها تشمل دولتين فقط ، حيث تجتاز الفئات الأخري ليس بفرق قيم بسيطة ولكن تمثل الدولتين ما يزيد عن ضعف الفئات الأخري بما فيها من دول .
- الجزء الأكبر من الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا خلال عام 2008 م يتجة إلي دولتين (ليبيا، السودان) ، لتسجل ليبيا 773.9مليون دولار لتمثل 31.7 % من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا بقوة صادرات 1678.1،تلي ليبيا دولة السودان في اجتياز أعلي القيم في الصادرات الصناعية لإفريقيا لتسجل السودان 529.8 مليون دولار، لتمثل 21.7 % من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا بقوه صادرات 1148.8 مليون دولار

جدول(4) التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية المصرية لدول إفريقيا عام 2021م

(القيمة بالمليون دولار)

الدولة	قيمة الصادرات الصناعية لإفريقيا	قوة الصادرات	الدولة	الصادرات الصناعية لإفريقيا	قوة الصادرات
ليبيا	889.7	941.2	ليبريـــا	15.5	16.4
السودان	803.9	850.4	الكونغو الديمقراطية	14.7	15.6
المغرب	608.8	644.0	موزمبيق	13.3	14.1
الجزائر	554	586.1	بوروندي	12.4	13.1
كينيا	373	394.6	مالـــى	11.8	12.5
تونس	191.6	202.7	بوركينا فاسو	11.3	12.0
نيجيريا	149.6	158.3	زامبيـا	11.2	11.8
غانـــا	149.5	158.2	الكنغو	10.8	11.4
ساحل العاج	139.9	148.0	النيجـر	8.3	8.8
جنوب إفريقيا	119.1	126.0	تشاد	8	8.5
مدغشقر	103.4	109.4	سيراليـون	7	7.4
أوغندا	100.6	106.4	جامبيـا	6.7	7.1
إثيوبيا	97	102.6	مالاوى	5	5.3
جيبوتـى	86.6	91.6	اريتريا	4.6	4.9
السنغـال	72.9	77.1	ناميبيا	3	3.2
الصومال	64.3	68.0	جزر القمر	2.4	2.5
الكاميـرون	60.2	63.7	كاب فيرديي	1.9	2.0
تنزانيا المتحده	49.7	52.6	سيشل	1.8	1.9
رواندا	40.5	42.8	جنوب السودان	1.7	1.8
موريتانيا	38.2	40.4	إفريقيا الوسطى	0.8	0.8
توجو	35.5	37.6	)ساوتومي (برتغالية	0.5	0.5
زيمبابوى	26.6	28.1	سوازيلاند	0.4	0.4
موريشيوس	25.8	27.3	بتسوانـا	0.2	0.2
غينيـــا	20.9	22.1	غينيا بيساو	0.2	0.2
أنجولا	19.3	20.4	غينيا الاستوائية	0.1	0.1
بنين	19	20.1	ليسوتـو	0	0.0
جابـون	16.7	17.7			
الإجمالي		5010.1			

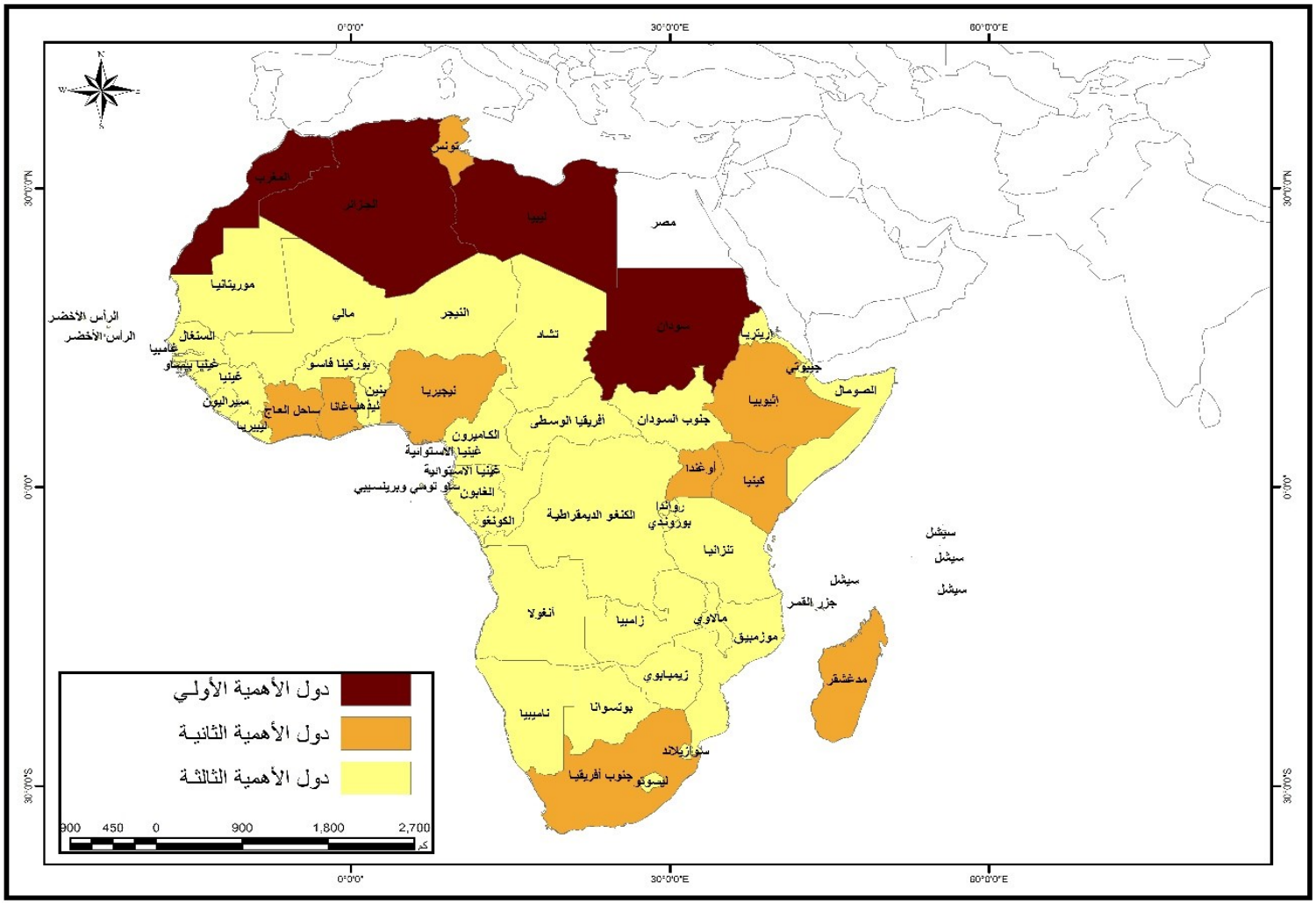

المصدر : من حساب الباحثة اعتماداً علي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، 2021م

المصدر : الخريطة من إعداد الباحثة بناءاً علي بيانات الدراسة

شكل (4) التوزيع الجغرافي لقوة الصادرات الصناعية إلي دول إفريقيا عام 2021م

يتضح من تحليل الجدول (4) الشكل(4) ما يلي : نتيجة حساب مؤشر قوة الصادرات الصناعية المصرية لدول إفريقيا ومنة يمكن تصنيف الدول إلي ثلاث مجموعات طبقاً لقوة الصادرات الصناعية لإفريقيا كالآتي:

1- دول الأهمية الأولي (+500)

تشمل هذه الفئة أربعة دول ترتيبهم من الأكبر من حيث قيمة الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا كالأتي (ليبيا ، السودان ، المغرب ، الجزائر) فتمثل الصادرات الصناعية لإفريقيا إلي هذه المجموعة من الدول نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات الصناعية إليها والتي تمثل2.8مليار دولار أي 57% من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا.

2- دول الأهمية الثانية (500 -100)

تشمل هذه الفئة تسع دول (كينيا ، تونس، نيجيريا ، غانا، ساحل العاج ، جنوب إفريقيا، مدغشقر، أوغندا) تمثل 1.4 مليار دولار أي 28.4 % من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا.

3- دول الأهمية الثالثة (أقل من 100)

تشمل هذه الفئة 40 دولة (إثيوبيا ،جيبوتي ، السنغال ، الصومال ، الكاميرون ، تنزانيا المتحدة ، رواندا ، موريتانيا ، توجو ، زيمبابوي، موريشيوس ، غينيا ، أنجولا ، بنين ، جابون ، ليبريا ، الكنغو الديمقراطية ، موزمبيق ،بروندي ، مالي ، بوركينا فاسو ، زامبيا ، الكنغو ، النيجر ، تشاد، سيراليون ، جامبيا ، مالاوي ، اريتريا ، ناميبيا ، جزر القمر ، كاب فيردي ، سيشل ، جنوب السودان ، إفريقيا الوسطي ، ساوتومي، سوازيلاند ، بتسوانا ،غينيا بيساو ، غينيا الإستوائية ، ليسوتو) تمثل 729.8 مليون دولار أي 14.6% من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا.

أتضح من العرض السابق لخريطة الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا أنها تتميز بالإنتشار الجغرافي بين دول إفريقيا ولكن بنسب متفاوتة فهناك دول تزداد أهميتها النسبية من خلال إستحواذها علي نسبة كبيرة من قيمة الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا وهناك دول أخري يقل نصيبها من هذه القيمة وفيما يلي عرض لأهم الملاحظات حول التوزيع المكاني الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا :

- يتضح من بيانات الجدول أن الصادرات الصناعية المصرية إلي السوق الإفريقية حسب متوسط المدة توزعت علي ثلاث فئات ، إستحوذت الفئة الأولي علي ما يزيد عن نصف الإجمالي للصادرات الصناعية لإفريقيا والفئة الثانية تجتاز الربع ولكن الفئ الثالثة تمثل أقل درجات الإستحواذ ، لتحقق الفئة الأولي المركز الأول بين الفئات علي الرغم من إنها أقل الفئات في عدد الدول أي إنها تشمل أربع دول فقط إلا أنها لم تجتاز الفئات لأخري ليس بفرق قيم بسيطة ولكن تمثل الأربعة دول ما يقترب من ضعف الفئات الأخري بما فيها من دول .

- الجزء الأكبر من الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا خلال عام 2021 م يتجة إلي أربعة دول(ليبيا ، السودان ، المغرب ، الجزائر)

لتمثل ليبيا 889.7 مليون دولار وتمثل 17.8% من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا بقوة صادرات 941.2 ،وهي نسبة تفوق باقي الدول ، تليها السودان التي تمثل 803.9 مليون دولار تمثل 16 % من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا بقوة صادرات 850 تلي السودان المغرب التي تسجل 608.8 مليون دولار لتشغل 12.2 % من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا بقوة صادرات 644، لتبدأ الفئة الثانية في الأهمية بدولة كينيا التي تسجل 373مليون دولار لتسجل 7.4 % من إجمالي الصادرات الصناعية للإفريقيا بقوة صادرات 394.6 ، حيث أن شهدت العلاقات بين مصر وكينيا منذ عام 2014 تطوراً إيجابياً ملحوظاً على جميع الأصعدة، وقد إتخذت مصر مسارين في علاقاتها مع كينيا، المسار الأول هو العلاقات الثنائية والزيارات المتبادلة التي تدعم التعاون بينهما، أما المسار الثاني فيتعلق بالتعاون فى مجال المياه بإعتبارهما دولتين هامتين فى مجموعة دول حوض النيل ، وأكد الوزير مفوض تجارى يحيى الواثق بالله، رئيس جهاز التمثيل التجاري بوزارة الصناعة والتجارة،إرتفاع حجم التبادل التجاري بين مصر وكينيا عام 2021 بنسبة 4.7% ليسجل ما قيمته 666 مليون دولار مقارنه بما قيمته 635.8 مليون دولار عام 2020، ليرتفع بذلك فائض الميزان لصالح مصر بنسبة 1.6% ليسجل 265.4 مليون دولار مقارنة بما قيمته 261.2 مليون دولار عام 2020 ،الجدير بالذكر أن الصادرات المصرية إلى

كينيا تحتل المركز الأول لعدد 28 بند ضمن قائمة هيكل الدول المصدرة لكينيا عام 2021، وبنسبة استحواذ بالسوق أكثر من 70% مقارنة بمثيلتها من صادرات الدول الأخرى.

- وتتوالي دول الفترة الثالثة في الأهمية ولكنها لا توجد مقارنتاً بينها وبين قيم وأرقام دول الفترة الأولي والثانية في الأهمية
- ومن خلال المتبع للصادرات الصناعية لإفريقيا خلال عامي 2008،2021 م نجد أن تميل إلي التركز في بعض دول إفريقيا حيث عام 2008 م نجد تركز في وهي الدول التي تجمعنا بها إتفاقيات دولية و تعزيزالتبادل التجاري والتعاون المشترك وأيضاً بعض الدول التي تمتلك موقع جغرافي قريب من موقع مصر فيساعد في تعزيز التبادل التجاري فكلما قل البعد الجغرافي أعطي فرص كبيرة لتبادل تجاري قوي ، وأيضاً بعض الدول لها موقع متميز علي مسطحات مائية وأنهارساعدتها في الربط بين كثير من الدول لتجعلها في تبادل تجاري مستمر مع دول العالم ومن الجدير بالذكر قد كان لموقع مصر الجغرافي دوراً كبيراً في إرتفاع قيم الصادرات لبعض الدول .
- لنجد بعض الدول تأخذ إتجاهاً عكسياً سالباً في نصيبها من الصادرات المصرية الصناعية إليها حيث بعض الدول لم تشترك في التكتلات الإقتصادي والإتفاقيات الدولية التي تساعد في تقوية العلاقات بين الدول وتقوية التبادل التجاري ، وبعض الدول الأخري ليس لديها نية في فتح حدودها البرية والبحرية والجوية لإستقبال التجارة الدولية ، وأيضاً بعض الدول ليس لديها ميكانيزمات إقتصادية ووسائل قانونية تحقق هذه الغاية ، فإن التجارة الدولية تتطور بإتساع رقعتها تبعاً للتطورالذي تشهدة وسائل النقل ،حيث تطوير الأساطيل التجارية البحرية لها رقم قياسي في نقل البضائع الى أبعد مراكز الإستقبال في الكرة الأرضية في زمن قياسي ، فوسائل النقل تساهم بشكل فعال في تقوية التجارة الدولية بعيداً عن التلف والضياع والمخاطر، وتساهم إلى حد كبير في تقوية التجارة بين أكثر من دولة حيث بعض الدول تمتلك ثروات مختلفة ولكن تفتد أهم نقطة وهي النقل وبالتالي تفقتقد التبادل التجاري.

ثالثاً : الطاقة الإستعابية للسوق الإفريقية من صادرات مصر الصناعية

تعتبر الطاقة الإستيعابية واحدة من أهم المؤشرات التي يستند إليها في تحديد العلاقة المتوازنة بين معدلات التنمية وفرص الإستمرارية لهذه التنمية وذلك إستناداً إلي مجموعة مفاهيم ضمنية تعني بالموارد المتاحة ومعدلات إستهلاكها وإمكانياتها في تجديد الفاقد منها.

(UNITED NATIONS, 2009: P 38) يستخدم مؤشر الطاقة الإستعابية لقياس قدرة سوق دولة ما لواردات دولة أخري ، وذلك من خلال المعادلة ((صادرلت دولة ما إلي سوق معين /واردات ذلك السوق من العالم) X 100) ، ويتم تقسيم المؤشر إلي أربعة أقسام :

(0%-25%) إمكانية الإستيعاب ضعيفة .

(26%-50%) إمكانية الإستيعاب متوسطة .

(51%-75%) إمكانية الإستيعاب عالية .

(76%-100%) إمكانية الإستيعاب عالية جداً .

جدول(5)مؤشر الطاقة الإستعابية لصادرات مصر إلي الدول الإفريقية خلال عام 2021م
(القيمة بالمليون دولار)

الدولة	قيمة الصادرات الصناعية لإفريقيا	الواردات الصناعية من العالم	الطاقة الإستعابية	الدولة	الصادرات الصناعية لإفريقيا	الواردات الصناعية من العالم	الطاقة الإستعابية
ليبيا	889.7	1037.4	85.8	ليبريـــا	15.5	176.76	8..8
السودان	803.9	159.8	503.1	الكونغو الديمقراطية	14.7	14694.8	0.1
المغرب	608.8	33981.2	1.8	موزمبيق	13.3	2223.3	0.6
الجزائر	554	20893.8	2.7	بوروندي	12.4	4790.01	0.3
كينيا	373	1387.14	26.9	مالـــى	11.8	103.12	11.4
تونس	191.6	20893.8	0.9	بوركينا فاسو	11.3	24.89	45.4
نيجيريا	149.6	1614.91	9.3	زامبيـا	11.2	5671.40	0.2
غانـــا	149.5	871.47	17.2	الكنغو	10.8	14694.8	0.1
ساحل العاج	139.9	2178.47	6.4	النيجـر	8.3	34.65	24.0
جنوب إفريقيا	119.1	41483.57	0.3	تشاد	8	6446.8	0.1
مدغشقر	103.4	1532.434	6.7	سيراليـون	7	235.17	3.0
أوغندا	100.6	281.578	35.7	جامبيـا	6.7	56.7	11.8
إثيوبيا	97	666.92	14.5	مالاوى	5	74.1	6.7
جيبوتـى	86.6	20893.8	0.4	اريتريا	4.6	7.84	58.7
السنغـال	72.9	296.6	24.6	ناميبيا	3	1322.1	0.2
الصومال	64.3	2403.6	2.7	جزر القمر	2.4	153.9	1.6
الكاميـرون	60.2	997.8	6.0	كاب فيرديي	1.9	37.94	5.0
تنزانيا المتحده	49.7	1949.4	2.5	سيشل	1.8	70.93	2.5
رواندا	40.5	43.7	92.7	جنوب السودان	1.7	602.9	0.3
موريتانيا	38.2	2041.9	1.9	إفريقيا الوسطى	0.8	57.38	1.4
توجو	35.5	238.5	14.9	ساو تومي ( )برتغالية	0.5	12.31	4.1
زيمبابوى	26.6	506.3	5.3	سوازيلاند	0.4	1378.8	0.0
موريشيوس	25.8	1278.8	2.0	بتسوانـا	0.2	237.94	0.1
غينيـــا	20.9	81.30	25.7	غينيا بيساو	0.2	0.75	26.7
أنجولا	19.3	176.76	10.9	غينيا الاستوائية	0.1	81.30	0.1
بنين	19	94.09	20.2	ليسوتـو	0	557.01	0.0
جابـون	16.7	771.5	2.2				
الإجمالي	4856.3	158756.542	923.3	الإجمالي	153.6	53747.6	307.2

المصدر : من حساب الباحثة اعتماداً علي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، 2021م

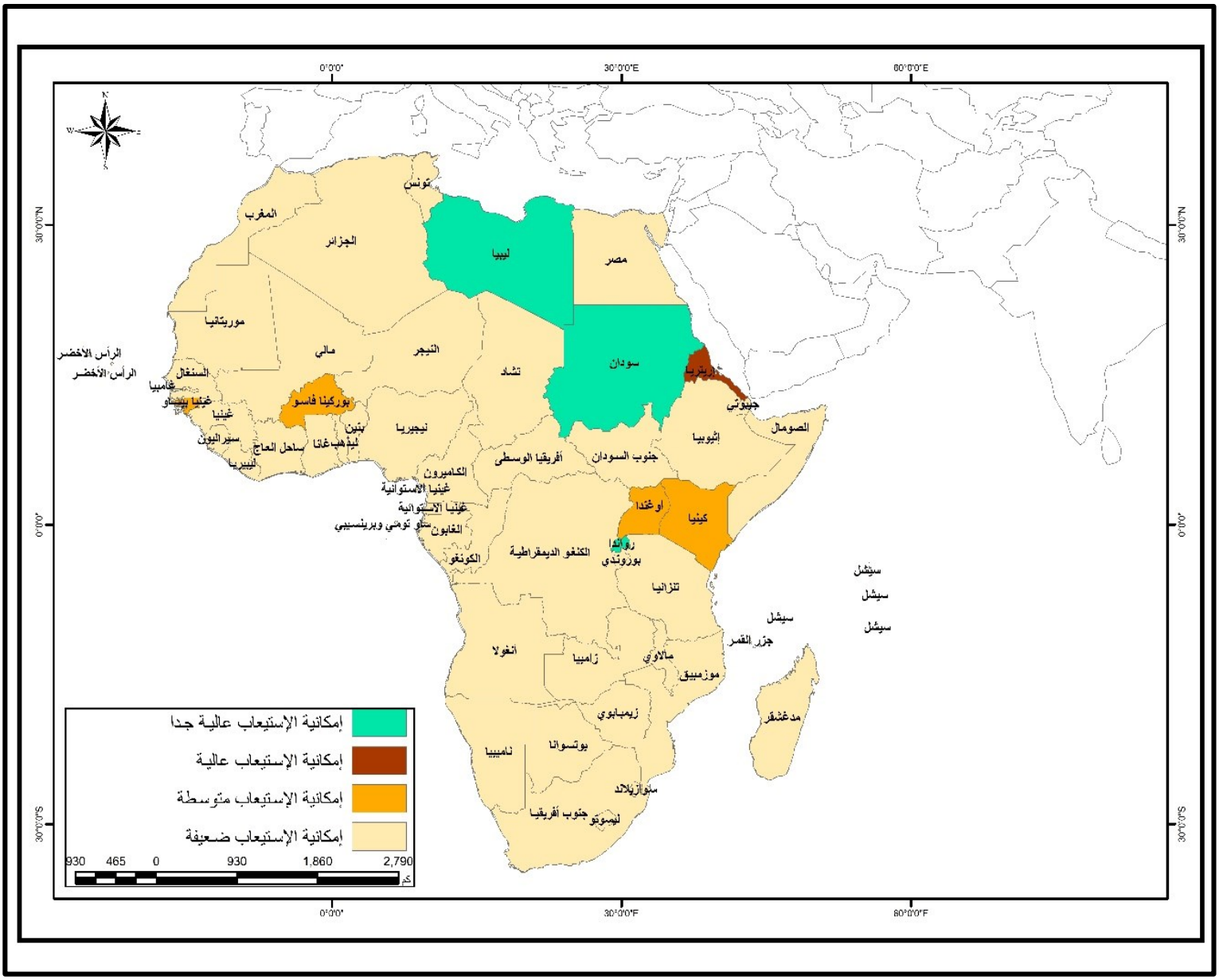

المصدر : الخريطة من إعداد الباحثة بناءاً علي بيانات الدراسة

شكل (5) مؤشر الطاقة الإستعابية لصادرات مصر إلي الدول الإفريقية خلال عام 2021م

يتضح من تحليل الجدول (5) والشكل (5) نجد أن القسم الأول للترتيب لأعلي مؤشر الطاقة الإستعابية وهو إمكانية الإستيعاب عالية جداً لا يتم تسجل أي دولة به حيث أعلي دولة في الجدول تسجل 71.6 %.

- **إمكانية الإستيعاب عالية جداً**

هي دولة السودان وهي أكبر الأسواق الإفريقية إستيعاباً للصادرات الصناعية المصرية حيث بلغ مؤشر الطاقة الإستعابية بها 503.1% خلال عام 2021 م ، وهي قوة إستعابية عالية جداً ، تلي السودان دولة رواندا لتسجل المركز الثاني من حيث الدول الأعلي في الطاقة الإستعابيية حيث بلغ مؤشر الطاقة

الإستعابية بها 92.7 % ، تلي السودان دولة ليبيا التي تسجل المركز الثالث حيث بلغ مؤشر الطاقة الإستعابية بها 85.8% خلال عام 2021م .

- **إمكانية الإستيعاب عالية**

جاءت ارتيريا وهي الدولة الفريدة في ذلك القسم حيث بلغ مؤشر الطاقة الإستعابية بها 58.7% خلال عام 2021 م .

- **إمكانية الإستيعاب متوسطة**

جاءت بوركينافاسو في المركز الأول خلال هذا القسم حيث بلغ مؤشر الطاقة الإستعابية بها 45.4% خلال عام 2021 م ، تلي بوركينافاسو دولة أوغندا لتسجل المركز الثاني خلال ذلك القسم حيث بلغ مؤشر الطاقة الإستعابية بها 35.7 % ، تلي أوغندا دولة كينيا التي تسجل المركز الثالث خلال ذلك القسم حيث بلغ مؤشر الطاقة الإستعابية بها 26.9% خلال عام 2021م ، تلي كينيا دولة غينيا بيساو التي تسجل المركز الرابع خلال ذلك القسم حيث بلغ مؤشر الطاقة الإستعابية بها 26.7% خلال عام 2021م .

- **إمكانية الإستيعاب ضعيفة**

يضم هذا القسم 45 دولة ترتيبهم من الأعلي (غينيا ، السنغال ، النيجر ، بنين ، غانا ، توجو ، إثيوبيا ، جامبيا ، مالي ، أنجولا ، نيجيريا ، ليبريا ، مالاوي ، مدغشقر ، ساحل العاج ، الكاميرون ، زيمباوي ، كاب فيردي ، ساوتوم ، سيراليون ، الصومال ، الجزائر ، تنزانيا المتحدة ، سيشل ، جابون ، موريشيوس ، موريتانيا ، المغرب ، جزر القمر ، إفريقيا الوسطي ، تونس ، موزمبيق ، جيبوتي ، جنوب إفريقيا ، جنوب السودان ، بروندي ، نامبيا ، زامبيا ، تشاد ، غينيا الإستوائية ، الكنغو الديمقراطية ، بتسوانا ، الكنغو ، سوازيلاند ، ليسوتو) .

يوضح الجدول مدي ضعف مؤشر الطاقة الإستعابية لإجمالي صادرات مصر إلي بعض الدول الإفريقية حيث مؤشر الإستيعاب ضعيفة يضم 45 دولة ليتراوح ذلك القسم بين ليسوتو وهي أقل الدول من حيث مؤشر الطاقة الإستعابية وبين أعلي دولة في هذا القسم وهي كينيا التي تسجل 25.7 من حيث مؤشر الطاقة الإستعابية ، وما بينهم من وهو لا يتناسب مع حجم السوق الإفريقية العربية والموارد المتاحة بها والتي يمكن الإستفادة منها بشكل كبير.

الخاتمة :

ومن خلال أهداف البحث ومنهجيتة أمكن الإجابة علي تساؤلاتة ، ومنها تم الخروج ببعض النتائج والتوصيات كما يلي :

نتائج الدراسة:

ومن خلال الأساليب الكمية التي تم إستخدامها في البحث لتوضيح صورة التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا تفصيلياً ، وبدراسة الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا كان معدل الزيادة بين عامي 2008 و 2021 م هو 10.4% ، أن للصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا يوجد لها إنتشار بشكل واضح علي دول إفريقيا خلال عام 2008 م ، حيث أعلي ثلاث دول ترتيبهم من الأكبر من حيث قيمة الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا خلال عام 2008م كالأتي (ليبيا ، السودان ،المغرب) يسجلوا 1.6مليار دولار أي يسجلوا تركزاً كبيراً بنسبة 66% من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا ، وخلال عام 2021م أعلي خمس دول ترتيبهم من الأكبر من حيث قيمة الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا كالأتي(ليبيا ، السودان ، المغرب ، الجزائر ، كينيا) يسجلوا 3.2 مليار دولار أي يسجلوا نسبة استحواذ 64.5% من إجمالي الصادرات الصناعية لإفريقيا ، ومعني ذلك أن الخمس دول هم أهم المواقع الجغرافية في أهميتها النسبية من حيث التركز من إجمالي الصادرات الصناعية لدول إفريقيا ، ومن خلال أعلي قيمة للصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا دول خلال عام 2008م وهي التابعة لليبيا بنسبة 31% من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا إذاً يكون تركز كبير لهذه الدولة في ذلك العام ، ومن خلال أعلي قيمة

للصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا دول خلال عام 2021م وهي التابعة لليبيا بنسبة 17% من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا إذاً لم تتخطي نسبة الإستحواذ فبالتالي لم يوجد استحواذ بشكل كبيرخلال عام 2021م ولكن يوجد إنتشار بشكل واضح علي دول إفريقيا .

أما مؤشر قوة الصادرات الصناعية المصرية كان الجزء الأكبر من الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا خلال عام 2008 م يتجة إلي دولتين ترتيبهم من الأكبر من حيث قيمة الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا كالأتي (ليبيا ، السودان) ، وكان الجزء الأكبر من الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا خلال عام 2021 م يتجة إلي أربعة دول ترتيبهم من الأكبر من حيث قيمة الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا كالأتي (ليبيا ، السودان ، المغرب ، الجزائر) لتمثل ليبيا الجزء الأكبر من الصادرات الصناعية المصرية لإفريقيا في ذلك العام .

لنجد أن ليبيا تمثل أهمية واستحواذ كبير في كل من العامين 2008 و 2021 م لكل من قيم الصادرات الصناعية لإفريقيا ومؤشر قوة الصادرات الصناعية المصرية لنجد أن ليبيا هي أعلي القيم حيث العامل الأول وهو البعد الجغرافي حيث يتأثر التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لأي دولة بعده عوامل تأتي في مقدمتها الموقع الجغرافي ومدي كفاءة إنتاجها الإقتصادي وإحتياجات الأسواق المحلية وسياسات الدول المجاورة (الزوكة، 2004، صفحة 119) حيث البعد الجغرافي يعد مؤشراً لنفقات النقل فأوضاع كل من الدولتين التاريخية والجغرافية والإستراتيجية تتشابه إلى حد كبير، ولكل منهما موقع إستراتيجي بالغ الأهمية قارياً وعالمياً، فمصر تقع عند ملتقى قارات العالم القديم: آسيا وإفريقيا وأوروبا، على أرضها واحد من أهم الطرق والممرات البحرية في العالم بين قناة السويس التي تربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب ، وبالمثل، فإن ليبيا من خلال موقعها الجغرافي تعد جسرا مهما يربط بين إفريقيا وأوروبا، كما أدى موقعها المميز على الساحل الجنوبي للمتوسط إلى تأثرها منذ أقدم العصور تأثرا مباشرا بالأحداث التاريخية المهمة التي عرفتها منطقة البحر المتوسط، وتعد موانؤها الصالحة لإستقبال السفن على مدار السنة ،وتمثل ليبيا بموقعها الإستراتيجي حلقة وصل مهمة بين مشرق الوطن العربي ومغربه، ولهذا السبب يظهر فيها بوضوح إلتقاء وإمتزاج التيارات الثقافية والحضارية العربية الإسلامية.

وكان أعلي مؤشرإمكانية الإستيعاب خلال عام 2021م كانت هي دولة السودان وهي أكبر الأسواق الإفريقية إستيعاباً للصادرات الصناعية المصرية حيث بلغ مؤشر الطاقة الإستعابية بها 503.1% خلال عام 2021 م .

التوصيات:

ومن أجل العمل علي تنمية الصادرات الصناعية المصرية للسوق الإفريقية فإنة يمكن التوصية بالمقترحات الأتية :

1- التركيز علي الصناعات التي تتمتع بميزة نسبية وتتوفر لها المواد الخام اللازمة ويزداد الطلب العالمي عليها ، وإرسال بعثات تسويقية للترويج لها داخل الأسواق الإفريقية .

2- تسهيل الإجراءات القانونية اللازمة من خلال توحيد جهات الفحص والرقابة لتقليل زمن الإفراج الجمركي ، تطبيق الإعفاءات الضريبية مثل إعفاء المصدرين الناجحين من الضرائب، أو إعفاء الواردات الداخل في تصنيع الصادرات من الضرائب، وإعفاء المنتجين المحليين الذين يوردون المدخلات إلى المصدرين مما يشجع علي توفير المدخلات بأسعار أقل، والإعفاء الضريبي للشركات ذات التوجه التصديري في السلع ذات ميزة النسبية.

3- دراسة الأسواق الإفريقية دراسة دقيقة وإكتشاف الفرق التصديرية الجديدة والتوصل إلي إحتياجات السكان في الدول الإفريقية والعوامل التي تؤثر علي زيادة الصادرات الصناعية المصرية للسوق الإفريقية لتكن هذه المعلومات دليلاً للمصدرين والمنتجين مما يزيد من قيم الصادرات الصناعية لإفريقيا

4- وتطوير أساليب التسويق من خلال تنمية مهارات التسويق الدولي للمصدرين، وتأسيس ودعم الشركات التسويقية المتخصصة لكل نشاط وجذب الشركات التسويقية العالمية، وتهيئة مناخ العمل لها ، ومن جانب آخر لا بد من تبسيط الإجراءات والمستندات والشروط المطلوبة لتمثيل مصر في المعارض الإ فريقية، وتخفيض تكلفة المشاركة في هذه الموارد، وتوثيق العلاقات مع التكتلات الإقتصادي ة الإفريقية.

5- تطوير البنية التحتية بما يتفق مع متطلبات التصدير، بما في ذلك النقل والشحن والإتصالات والكهرباء، وخاصة إستثمار في تحسين خدمات الموانئ البحرية والجوية، وزيادة الطاقة الإستيعابية لها، إضافة إلى زيادة خطوط الشحن إلى جميع الأسواق العالمية، وخاصة الأسواق ذات الفرص التصديرية العالية مع تخفيض تكاليف النقل البحري والجوي والبري، حيث ما زالت أسعار الشحن في مصر مرتفعة بالمقارنة بالدول المجاورة، هذا فضلا عن ضعف كفاءتها وعدم إنتظامها

6- زيادة درجة التنوع في الصادرات الصناعية مما يعني منح مزيد من الفرص لعدد أكبر من السلع للدخول إلي الأسواق الإفريقية مما يعزز من الأنشطة التصديرية إليها .

7- تنمية الصادرات الصناعية المصرية وذلك من خلال الإنتاج من أجل التصدير والإهتمام بالخدمات التصديرية ، والتخلي عن إعتماد التصدير علي الفوائض المتاحة بعدالإستهلاك المحلي، ولابد من النظر إلى التصدير كعملية متكاملة تبدأ من القطاعات الإنتاجية فيزداد الصادرات الصناعية وبالتالي تتوافر صادرات صناعية للسوق الإفريقية بإتجاه أقوي .

8- تواجد القطاع الخاص بجانب القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني جنباً إلي جنب مع مراعاة الإتزان بينهما ، والتعاون مع الممثل التجاري للسوق الإفريقية والغرفة التجارية في الداخل وتفعيل دور إتحاد الغرف التجارية الإفريقية في عقد صفقات تجارية جديدة .

9- تقوية العلاقات بين (ليبيا ، السودان ، المغرب ، الجزائر ، كينيا)وهم الأعلي دول للصادرات الصناعية لإفريقيا حيث يستمر معدل الزيادة في الإتجاة الموجب علي مدار الأعوام القادمة .

10- تقوية العلاقات بين الدول الإفريقية الأقل من الصادرات الصناعية حتي ينعكس معدل الإنخفاض بالزيادة علي مدار الأعوام المقبلة .

المصادر والمراجع :

المصادر

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2022) النشرة السنوية للتجارة الخارجية إصدارات من عام 1991 إلي عام 2021 .القاهرة

المراجع العربية

1- الديب ، محمد محمود إبراهيم (1999) ، الصناعات الغذائية في مصر تحليل في التنظيم المكاني والتركيب والأداء.
2- أبو العينين ، هالة محمد (2007)، جغرافية التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية منذ منتصف القرن العشرين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة .
3- جاد الرب ، حسام الدين (2004) ، تحليل جغرافي لتجارة مصر الخارجية خلال الفترة (1990-2000) ، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية ، جامعة المنوفية.
4- جمال الدين، وفيق محمد جمال الدين(2003) ، التحليل الجغرافي للوادرات العمانية 1970-2004 المجلة الجغرافية المصرية .
5- شمت ، نفين حسين. (2004)، الصادرات الصناعية المصرية وتحديات العولمة ، كتاب الأهرام الإقتصادي
6- علام ، نجلاء ،(2017)، إنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والسودان ، معهد التخطيط القومي -آراء في قضايا التخطيط والتنمية .
7- غلاب ، ياسر محمود،(2017) ، تحليل أداء حركة التجارة الخارجية الإفريقية بالتطبيق علي مصر وكينيا وإفريقيا وجنوب الصحراء خلال الفترة من 2001 حتي 2014، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا.
8- قناوي ، إبراهيم أحمد، (2010) ، أثر التكتلات الإقتصادي ة الدولية علي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، مجلة مصر المعاصرة.
9- قناوي ، عزت ملوك (2019) ، التجارة البينية بين مصر ومجموعة دول الخمسة عشر خلال الفترة (2007-2017) ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ .

المراجع الأجنبية

10- Adam Gonnelli,(1993) ,The basics of foreign trade andexchang, Federal Reserve Bank of New York Public information Department
11- Brandon Sheridan,(2014) , Manufacturing exports and growth , when is a developing country ready to transition from primary exports to manufacturing exports ?Journal Of Macroeconomics
12- Hanafy,Khaled,(2008) ,The Egyption export puzzle, disappointing response to policy reform Scientific Journal of Research Foreign Trade ,Egypt.
13- UNITED NATIONS ,(2009) ,Strengthening Regional Economic Integration for Africa's Development , Economic Development in Africa Report ,New York and Geneva
14- Donnaloj ,victoria , (2016),skills for trade and economic diversification(STED).